

صفقة سعودية مع الهند تضرب باكستان

بات إعلان السعودية عن استثمار 15 مليار دولار، في صناعة البترول "ريلانس إندستريز ليمتد" الهندية، بمثابة "تصويت ثقة على سياسات رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الاقتصادية"، في ضربة لباكستان. وخلال الصفقة ستشتري شركة "أرامكو" السعودية، نسبة 20% من شركة "ريلانس إندستريز" الهندية، التي تملك أكبر مجمع متكامل للتكرير والبتروكيماويات في العالم، لتكون الصفقة الأكبر في تاريخ الاستثمار بالهند.

وتأتي الصفقة في وقت يعاني فيه الاقتصاد الهندي من تراجع، حيث من المقرر أن تزود "أرامكو"، مصفاة "ريلانس" الواقعة على الساحل الغربي للهند، بنصف مليون برميل يوميا.

ويحاول "مودي"، منذ فترة التقرب من السعودية والمستثمرين الخارجيين بعد تراجع تدفق المال الأجنبي القادم للبلاد، وتدهور العلاقات التجارية بين الهند وإدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب". وأثارت الصفقة بين "أرامكو" و"ريلانس" غضبا في صفوف الأوساط الباكستانية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وغرد أكاديمي وباحث باكستاني في "تويتر" قائلا: "أرامكو تشتري 20% في شركة ريلانس الهندية، ومواطنونا الباكستانيون الأغبياء يواصلون ترديد هتاف أمة أمة، ويعتقدون أن الأمة ستدعمنا في كشمير".

كما قال الصحفي والكاتب الباكستاني "محمد ماليك"، في حسابه على "تويتر": "كيف ننتظر دعم السعودية لنا في كشمير وشركة أرامكو اشترت حصة 20% في شركة ريلانس الهندية؟!"، ليعقب ساخرا: "مرحبا بكم في العالم الحقيقي، حيث يجف لون دم المسلمين قبل اللون الأخضر للدولار".

ويقول "سيرام تشاوليا"، من كلية الدراسات الدولية في جامعة أو بي جيندال الدولية قرب نيودلهي: "تتعامل السعودية مع الهند بأمل عظيم وتفاؤل أكثر من نظرتها لباكستان".

وأضاف: "من منظور السعودية فالهند لا تحتاج لدعم، فهي مكان عظيم يستطيعون صناعة المال فيه". فيما ترى صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أن تبني السعودية للهند، يأتي على حساب باكستان، وتعد الصفقة ضربة لها، خصوصا أن رئيس وزراء الأخيرة "عمران خان"، حاول دون نجاح تعبئة الدول الإسلامية

لمعارضة قرار "مودي" الأسبوع الماضي، الذي ألغى فيه وضعية الإقليم شبه المستقل لجامو وكشمير، وهي الولاية الهندية الوحيدة ذات الغالبية المسلمة.

ونقلت وسائل الإعلام الهندية عن رئيس شركة "ريلينس"، أغنى رجل في الهند "موكيش أمباني"، قوله، إن شركته ستعلن في الأيام المقبلة عن استثمارات بإقليم جامو وكشمير.

وعقب الخطوة الهندية، لم تدن السعودية القرار، وإنما عبرت عن قلقها من تداعيات الخطوة، ودعت إلى تسوية سلمية للأزمة، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

وكانت السعودية أعربت عن رغبة بالاستثمار في الهند، وانضمت مع أبوظبي وشركة النفط المملوكة في الهند من أجل التخطيط لبناء مصفاة نפט بقيمة 42 مليار دولار على الشاطئ الغربي من الهند.

وفي الوقت نفسه تبحث الهند عن بديل للنفط الإيراني الذي لا تستطيع استيراده بسبب الحظر الأمريكي.

بن سلمان يتوقع استثمارات بما يفوق 100 مليار دولار بالهند

المصدر | الخليج الجديد